الدوحة.. طالبان تبحث مع واشنطن تسريع إطلاق سراح المعتقلين

أجرت حركة طالبان مباحثات، في العاصمة القطرية الدوحة، مع وفد أمريكي حول تسريع عملية إطلاق سراح المعتقلين في أفغانستان وبدء مباحثات أفغانية – أفغانية، بحسب الحركة، الأحد.

وقال المتحدث باسم طالبان، سهيل شاهين، عبر حسابه بـ«تويتر»، إن «لقاء في الدوحة جمع رئيس المكتب السياسي للحركة، الملا عبد الغني برادر، مع كل من المبعوث الأمريكي الخاص للمصالحة الأفغانية، زلماي خليل زاد، وقائد القوات الأمريكية في أفغانستان، الجنرال سكات ميلر».

وأضاف شاهين أن «اللقاء بحث تسريع عملية الإفراج عن المعتقلين، وبدء محادثات أفغانية – أفغانية، بجانب قضايا أخرى». وتابع: «حضر اللقاء الممثل الخاص لوزير الخارجية القطري، الدكتور مطلق القحطاني».

وبدأ وفد من طالبان، في العاصمة كابل مطلع أبريل الماضي، مباحثات مع الحكومة الأفغانية بشأن تبادل الأسرى، في خطوة هي الأولى من نوعها منذ أن أطاحت قوات دولية، تقودها واشنطن، بحكم الحركة، عام 2001.

وأطلقت السلطات الأفغانية سراح 100 عنصر من طالبان، ضمن اتفاق مبرم بين الحركة وواشنطن، في انتظار تنفيذ الأطراف المعنية بقية الخطوات.

الدوحة تجدد استعدادها للعمل مع دول مجلس التعاون على حلّ الأزمة

شروط المملكة العربية السعودية لعودة العلاقات مع قطر

قال مندوب السعودية لدى الأمم المتحدة عبد الله المعلمي، إن عودة العلاقة مع قطر مشروطة باستجابتها لمطالب دول «الرباعي العربي»، ومنها إنهاء وجود تركيا العسكري وخفض علاقاتها مع إيران.

وأضاف المعلمي: «إذا استجابت قطر لتلك المطالب، فإنه وبرحابة صدر، سيحتضن «الرباعي العربي» قطر وشعبها الشقيق الذي ينبغي أن يعود إلى مكانه الطبيعي بين شعوب مجلس التعاون الخليجي».

وفي رد على سؤال: «هل من الممكن أن تستجيب القيادة في قطر لهذه الشروط؟»، أجاب أن المملكة «مثلما اتخذت قطر الخطوات التي أدت إلى هذه المطالب، فيمكنها العودة وترفض تلك الخطوات بالطريقة نفسها، وأعتقد أن هذا الأمر ممكن، وهو بيد القيادة القطرية، والمملكة العربية السعودية وشقيقاتها كثيرا ما يعبّرون عن أن المجال مفتوح للتفاهم مع الأخوة القطريين إذا ما نفذوا تلك المطالب على الطبيعة».

على الجانب الآخر، جدّدت المندوبة الدائمة لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، تأكيد استعداد بلادها للعمل مع دول مجلس التعاون الخليجي والهيئات الدولية على حلّ الأزمة الخليجية، من خلال الحوار غير المشروط، واحترام سيادة قطر، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، معربة عن دعم بلادها الكامل للجهود التي يبذلها أمير دولة الكويت الشقيقة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لحلّ الأزمة.

وقالت، في الجلسة الحوارية الافتراضية التي نظمتها سفارة قطر في واشنطن بالتعاون مع مركز «ستيمسون» للبحوث والدراسات حول «منظور دولة قطر للأمن العالمي والإقليمي في عصر عدم اليقين»، وأوردت تفاصيلها وكالة «قنا» اليوم السبت، إنه «في عشية 23 مايو 2017، تم تحطيم معنى الوحدة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتقطيع المجلس إلى أوصال، عبر أزمة مدبرة، من خلال ارتكاب جريمة قرصنة إلكترونية ترعاها دولة ضد الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء القطرية، وتزوير تصريحات لقيادة دولة قطر»، مشيرة إلى أن خطورة هذا الهجوم السيبراني تكمن في أن هذه الجريمة ترعاها دولة.

ولفتت إلى أن الهجوم وقع قبل أيام من فرض الحصار غير القانوني على دولة قطر، والذي بدأ يوم 5 يونيو 2017، ولا تزال تداعياته تقوض أمن واستقرار المنطقة، وفرص التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات المشتركة، كما يمثل الحصار انتهاكاً لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لآلاف الأشخاص في دولة قطر ودول أخرى في المنطقة.

وتابعت: «على الرغم من ذلك، فقد أكدت دولة قطر في جميع المناسبات استعدادها للعمل مع دول مجلس التعاون الخليجي والهيئات الدولية الأخرى لحلّ الأزمة الحالية، من خلال الحوار غير المشروط، واحترام سيادة دولة قطر، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما أعربت عن دعمها الكامل للجهود الكريمة لأمير دولة الكويت لحل الأزمة».

وعلى الصعيد القانوني، أفادت السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني بأن دولة قطر اتخذت طريق القانون الدولي، وقدمت العديد من الشكاوى في المحاكم والمحافل الدولية، ومن ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، باعتبارها الجهاز القضائي الرئيس للأمم المتحدة، لحماية حقوق المواطنين القطريين والمقيمين الذين تأثروا سلباً بالإجراءات التي اتخذتها الإمارات العربية المتحدة في 5 يونيو 2017، مشيرة إلى انتهاك الإمارات اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وأكدت أنه «بعد ثلاث سنوات من بدء الحصار والإجراءات غير القانونية ضد دولة قطر، فإن الأخيرة تفخر بالنجاحات التي حققتها والشراكات الخارجية التي أقامتها مع دول العالم التي نتشارك معها احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والتعاون الدولي»، معربة عن أسفها إزاء قوى معروفة في المنطقة، تعمل على منع التغيير والتقدم واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومؤكدة أن التغيير أمر لا مفر منه.

ورأت أن «السؤال الملح الذي يفرض نفسه: لماذا استهدفت دول الحصار دولة قطر، التي تحافظ على سياسات إقليمية وعالمية معتدلة، سواء من حيث استضافة المنتديات حول التعاون الدولي في قضايا متنوعة مثل التجارة العالمية، والعمل المناخي، وبناء السلام، ورائدة في النهج الفريد للتنمية، والدفع بتطوير التجارب الإنسانية في الفنون والهندسة المعمارية والرياضة وغيرها من المجالات الهامة؟». وتابعت: «كيف يمكن لدول الحصار أن تتجاهل ببساطة مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الذي يؤكد على احترام سيادة الدول وإرادة شعوبها؟».

خلال ندوة جمعته مع قادة 12 مستوطنة إسرائيلية

نتنياهو: خطة «الضم» خلال أسابيع ولن تشمل القبول بدولة فلسطينية

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إن تنفيذ خطة ضمّ أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، سيتم خلال أسابيع، ولن يشمل موافقة حكومته على إقامة دولة فلسطينية. جاء ذلك في تصريحات لنتنياهو خلال ندوة جمعته مع قادة 12 مستوطنة بالضفة الغربية.

وأضاف نتنياهو: «عملية الضم ستتم خلال أسابيع، ولن تتضمن إقامة دولة فلسطينية، إذا أن الحكومة (الإسرائيلية) لن توافق على ذلك». وأشار إلى أنّه «لم يتم حتى الآن» الانتهاء من رسم الخرائط المتعلقة بالضمّ.

وشدد نتنياهو على «ضرورة اغتنام هذه الفرصة التي لم تتكرر منذ 73 عاما، خاصة مع وجود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في البيت الأبيض». وقال: «يجب أن لا نجعل ترامب يعتقد أننا لسنا مهتمين بالخطة (صفقة القرن)».

وتأتي تصريحات نتنياهو بشأن عدم شمول خطة الضم الموافقة على إقامة دولة فلسطينية، إثر اتهامات من المستوطنين له بقبول الحكومة الإسرائيلية لقيامها. ويمثل قادة المستوطنات الـ12، الذين التقاهم نتنياهو قرابة ربع مليون مستوطن إسرائيلي يعيشون فيها.

وقال مصادر من قادة المستوطنات الذين اجتمع معهم نتنياهو، إن «الأخير أبلغهم أنه سعى لتطبيق خطة الضم حتى قبل الأول من يوليو المقبل، ولكن لأسباب مفاوضات الائتلاف الحكومي سابقًا قرر التأجيل حتى الشهر المقبل».

رئيس الوزراء الإسرائيلي

وفي أبريل الماضي، اتفق نتنياهو مع زعيم حزب «أزرق أبيض» بيني غانتس، على أن تبدأ عملية الضم أول يوليو المقبل، وتشمل غور الأردن وجميع المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية.

ومؤخرا، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، في أكثر من مناسبة، أن حكومته تريد الشروع بعملية الضم في يوليو. وأشار نتنياهو أن مساحة الأراضي التي تعتزم إسرائيل ضمها تقدر بـ30 بالمائة من الضفة الغربية.

وردا على ذلك، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الشهر الماضي، أن منظمة التحرير الفلسطينية في حلّ من الاتفاقيات مع إسرائيل والولايات المتحدة.

مطارات الرياض: استئناف الرحلات الدولية مرتبط بقرار من الجهات المختصة

أوضحت شركة مطارات الرياض، أن الخطاب المتداول بشأن استئناف الرحلات الجوية الدولية، يخص انتقال العمليات التشغيلية للرحلات المرتبطة بمبادرتَي «إعادة المواطنين من خارج» ومبادرة «عودة المقيمين الراغبين بالعودة لبلدانهم»، وأشارت أن موعد استئناف الرحلات الدولية في السعودية، مرتبط بما تقرره الجهات المختصة.

وكانت مبادرة «عودة «المتاحة من خلال منصة «أبشر»، كشفت عن إنهاء مغادرة 12.8 ألف مستفيد من مختلف الجنسيات، وذلك بعد موافقة دولهم على استقبالهم.

وأوضحت المبادرة أن عدد المسجلين لديها من حاملي تأشيرة الخروج والعودة، والخروج النهائي والتأشيرات بكافة أنواعها، خلال الفترة من 29 شعبان حتى 11 شوال 1441هـ، وصل إلى حوالي 178.4 ألف مستفيد من مختلف الجنسيات.

يذكر أن مبادرة «عودة» تمكن المستفيدين من السفر جواً إلى بلدانهم، بعد تأكيد موافقتها على استقبالهم، وتتم من خلال الدخول على أيقونة «عودة» في منصة «أبشر»، وتعبئة الحقول الخاصة بها، كما أنه لا يلزم للحصول على الخدمة وجود حساب للمستفيد في منصة «أبشر»، وذلك بغرض التسهيل على المقيمين من جميع الجنسيات للاستفادة من المبادرة.

وكانت وزارة الداخلية السعودية مددت في 29 مارس الماضي العمل بتعليق الرحلات الجوية الدولية للمملكة للمسافرين، إلا في الحالات الاستثنائية، وذلك حتى إشعار آخر.

ويأتي تمديد الرحلات وفقا للإجراءات الوقائية والاحترازية الموصى بها من قبل الجهات الصحية المختصة في المملكة، في إطار جهودها الحثيثة للسيطرة على فيروس كورونا (كوفيد 19)، وانطلاقًا من الحرص على حماية صحة المواطنين والمقيمين وضمان سلامتهم.

قوات الوفاق تتقدم جنوب سرت.. وتونس والمغرب تؤكدان مرجعية اتفاق الصخيرات

قالت حكومة الوفاق الوطني، المعترف بها دوليا، إن قواتها ستواصل التقدم نحو مدينة سرت إلى أن تستعيد السيطرة عليها. وقد تمكنت هذه القوات من استعادة مناطق جديدة جنوب المدينة، في إطار عملية «دروب النصر» الهادفة لاستعادة كل مدن وبلدات شرق ووسط ليبيا، وفي مقدمتها سرت والجفرة.

يتزامن ذلك مع اتصالات ومشاورات أجرتها دول الجوار الليبي، تونس والجزائر والمغرب، مع الخارجية الليبية أكدت خلالها أن التوصل إلى حل سياسي في ليبيا يجب أن يأخذ بالحسبان قرارات الشرعية الدولية، في حين جددت كل من الرباط وتونس تمسكهما باتفاق الصخيرات السياسي كمرجعية أساسية لمعالجة النزاع.

وتأتي هذه التطورات الدبلوماسية بعد يومين من إعلان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، عقب لقائه مع اللواء المتقاعد خليفة حفتر في القاهرة، مبادرة لحل الأزمة الليبية تتضمن وقفا لإطلاق النار بدءا من صباح اليوم. فقد أعلنت قوات حكومة الوفاق الوطني مساء أمس أنها تمكنت من استعادة منطقتي جارف والقبيبة جنوب مدينة سرت من مليشيا حفتر. وأشارت في وقت لاحق إلى استعادة منطقة الوشكة، والتقدم في منطقة بوير الحسون التي تبعد 95 كيلومترا عن المدينة.

غارات وتعزيزات

وكانت قوات الوفاق قد عززت مواقعها تمهيدا للهجوم مجددا على سرت، في حين أرسلت قوات حفتر تعزيزات عسكرية إلى محاور القتال غرب المدينة، بالتزامن مع شن طائرات مسيرة إماراتية، تابعة لحفتر غارات على آليات عسكرية تابعة لقوات الوفاق في المنطقة الممتدة من شرق مدينة مصراتة حتى تخوم سرت.

كما أعلنت قوة مكافحة الإرهاب التابعة لحكومة الوفاق العثور على مخزن ألغام روسية وكميات من مادة «تي إن تي» شديدة الانفجار، بجانب مهبط للطائرات العسكرية بمدينة ترهونة جنوب شرقي العاصمة طرابلس.

وأكدت مصادر من قوة مكافحة الإرهاب للجزيرة، أن الألغام التي عثر عليها، مماثلة تماما للألغام التي زرعها مسلحو شركة فاغنر الروسية في الأحياء السكنية، جنوب العاصمة قبيل انسحابهم، وهي ألغام كتبت عليها عبارات باللغة الروسية. وقالت المصادر إن الألغام تتنوع بين مضادة للدروع والآليات، وأخرى مضادة للأفراد.

من ناحية أخرى، قال أحمد المسماري، الناطق باسم قوات حفتر، إن حكومة الوفاق لم تسيطر على ترهونة بالتفوق العسكري، ولكن بسبب خذلان دول صديقة لم يسمها.

واتهم المسماري حكومة الوفاق بجلب من وصفهم بالمرتزقة السوريين للقتال ضد قوات حفتر في طرابلس.

وقال –على صفحته بفيسبوك– إن حكومة الوفاق تدفع رواتب شهرية للمرتزقة السوريين مقابل انخراطهم في العمليات العسكرية، منتقدا بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، لعدم ذكرها استقدام مرتزقة من سوريا للمشاركة في الحرب ضد قوات حفتر، في تقاريرها.

اتصالات ومشاورات

سياسيا، تتلاحق الاتصالات والمشاورات بشأن الوضع الليبي ومآلاته، حيث أجرت دول الجوار الليبي تونس والجزائر والمغرب اتصالات مع الخارجية الليبية أكدت من خلالها أن التوصل إلى حل سياسي يجب أن يأخذ بالحسبان قرارات الشرعية الدولية وأن اتفاق الصخيرات يجب أن يكون أساسا لأي خطوات سياسية.

التجاذبات الإقليمية.. التحدي الأبرز أمام السلطة الفلسطينية

عزت حامد

قال عدد من كبار المسؤولين في اللجنة المركزية لتنظيم حركة فتح أن هناك الكثير من التحديات السياسية التي تواجه الحركة ، وعلى رأسها محاولات قوى إقليمية ودولية لتغيير الكثير من السياسات التي تؤمن بها الحركة والأهم ، السياسات التي تنتهجها والتي تتعارض مع سياسات هذه القوى.

وأعلن بعض من كبار المسؤولين في اللجنة المركزية لتنظيم حركة فتح إن فتح تمتلك الاستقلالية التي تؤهلها لكي تتخذ القرارات الوطنية دون الرجوع إلى هذه القوى ، خاصة وأن الكثير منها يحاول تقويض الاستقرار في الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية عموما.

وقال مصدر فلسطيني لصحيفة نيويورك تايمز إن هناك محاولات من بعض القوى الإقليمية لاختراق الحركة أو التاثير في القرارات الوطنية الفلسطينية لعموم الفصائل ، وهو ما دفع بالكثير من هذه القوى إلى الاحتياط وأتخاذ الاحتياطات اللازمة الان.

وتشير الصحيفة إلى دقة هذه القضية ، مشيرة إلى أن قضية التدخلات الاقليمية والدولية في قرارات الحركة تمثل واحدة من ابرز التحديات ، وكان الرئيس عرفات يعرف تماما كيف يتعاطى مع هذه الضغوط ، خاصة مع خبرته الكبيرة التي تمتد منذ عهد الرئيس عبد الناصر حتى عهد الرئيس مبارك ، على الساحة المصرية.

وتوضح أن هذه المحاولات تصاعدت في الآونة الأخيرة عقب الإعلان الإسرائيلي عن خطة الارتباط ، وهي الخطة التي ترددت انباء عن سعي بعض من القوى إلى استغلال التباينات والتفاعلات الجيوسياسية الناجمة عنها من أجل حصد اي مكاسب . سواء على الصعيد السياسي أو الأمني على حد سواء ، الأمر الذي تفاعلت معه بعض من الصحف الإسرائيلية وألقت عليه الضوء.

بدورها تطرقت صحيفة انديبندنت إلى أهمية هذه النقطة ، مشيرة إلى دقتها خاصة وأن الكثير من ابناء الشعب الفلسطيني عاش ويعيش نتيجة للاحتلال في الكثير من الدول العربية ، وهي الدول التي سعت بعض من القوة بها إلى استغلال الحالة الفلسطينية ومحاولة تحقيق بعض من المكاسب ممارسة ضغوط سياسية محددة على السلطة ، أو مستغلة الحاجة المادية لبعض من الفصائل الأخرى ، وهو ما أدى إلى هذه الأزمة الماثلة الان.

تحديات أمنية

من ناحية أخرى جاءت التصريحات الأخيرة سواء الدولية أو الإقليمية الداعية إلى فرض الفلسطينيين لسيطرتهم الأمنية على بعض من المناطق ذات الأغلبية العربية في إسرائيل ، وما تلاها من رسائل وجهها بعض من أعضاء اللجنة المركزية لتنظيم حركة فتح إلى أبناء الشعب الفلسطيني من أجل التهدئة وحماية القانون، ليثير قضية مهمة وهي التفاعل الجماهيري والشعبي الفلسطيني مع توجهات وقرارات الحكومة.